أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية
تجربة المملكة الاردنية الهاشمية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
103
2019

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية
تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد 5

ثانياً: الهدف من تطوير مؤشر الاستقرار المالي ومتطلباته 6

ثالثاً: دراسات وتجارب دولية حول مؤشرات الاستقرار المالي 7

رابعاً: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية 14

خامساً: التوصية 28

الملحق 29

أولاً: تمهيد*

أبرزت الأزمات المالية، أهمية امتلاك المصارف المركزية والسلطات الإشرافية لأدوات تمكنها من تحديد مصادر الهشاشة في النظام المالي والمصرفي ونقاط الضعف، حيث برزت أهمية مؤشرات الإنذار المبكر واختبارات الجهد ومؤشرات الاستقرار المالي.

هناك العديد من التقنيات والمنهجيات المستخدمة لتقييم الاستقرار المالي، حيث أن لكل منها مزايا و/أو محددات تتعلق بالقدرة على توفير معلومات دقيقة فيما يتعلق بمستوى الاستقرار.

تتيح نظم الإنذار المبكر إمكانية التنبؤ باحتمال ظهور أزمة مالية، ولكنها لا تتيح إمكانية إدراج جميع المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي في نظم الإنذار المبكر، كما أنها لا توفر معلومات تتعلق بتقدير حجم الصدمات. أما بالنسبة لاختبارات الأوضاع الضاغطة فيمكن من خلالها تحديد الصدمات المحتملة وتقدير قدرة النظام المالي على تحملها، ولكنها لا تعطي أي إمكانية لمقارنة مستوى الاستقرار خلال فترات مختلفة أو مقارنة مستوى الاستقرار بين دول أو أنظمة مالية مختلفة.

من هنا تأتي أهمية تطوير مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر.

* تشكر أمانة فريق الاستقرار المالي في الدول العربية، البنك المركزي الأردني على إعداد مسودة الورقة.

ثانياً: الهدف من تطوير مؤشر الاستقرار المالي ومتطلباته

يمكن توضيح أهمية تطوير مؤشر محلي للاستقرار المالي من خلال النقاط الآتية:

1. يسمح بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.

2. يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.

3. يقوم على مبادئ معيارية ونظم محاسبية وإحصائية من خلال إستخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليًا ودولياً.

تتطلب عملية بناء المؤشر توفير قاعدة معلومات شاملة، إذ أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند الى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات فضلاً عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق.

يمثل تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والاقتصاد والخبرة الاشرافية فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

ثالثاً: دراسات وتجارب دولية حول مؤشرات الاستقرار المالي

قام جيرسل وهيرمانك (2006) ببناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي في جمهورية التشيك استناداً إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية (Standardization) وتجميع المتغيرات التي تم الاعتماد في اختيارها على أفضل الممارسات الدولية الحديثة كما تم تعيين أوزان ترجيحية لكل متغير بناءً على اجتهاد وخبرة الذين قاموا بتطوير المؤشر كما يلي:

1. **نسبة كفاية رأس المال:** أُعطيت وزن ترجيحي 5 في المائة وتأثيرها إيجابي (علاقة طردية) على مؤشر الاستقرار المصرفي.
2. **جودة الاصول:** ممثلة بنسبة التسهيلات الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتاثيرها سلبي على المؤشر (علاقة عكسية).
3. **الربحية:** ممثلة بنسبتي العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وقد أُعطي معامل الربحية وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيره ايجابي على المؤشر.
4. **السيولة:** ممثلة بنسبتي الاصول عالية السيولة إلى اجمالي الاصول ونسبة الاصول عالية السيولة إلى ودائع العملاء وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
5. **مخاطر سعر الفائدة:** ممثلة بنسبة صافي مراكز إجمالي الميزانية العمومية لثلاثة أشهر إلى إجمالي الأصول وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
6. **مخاطر سعر الصرف:** ممثلة بنسبتي القيمة المطلقة لصافي إجمالي المراكز بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital) والقيمة المطلقة لصافي مراكز الميزانية العمومية بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital) وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر.

وبالمثل قام البنك المركزي لجمهورية تركيا (2006) ببناء مؤشر القوة المالية حيث استخدم ستة مؤشرات فرعية تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والربحية ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة إلا أنه تم اعطاء المتغيرات أوزان ترجيحية متساوية .

خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عمل كارداريلي، إلكداغ، ولال ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2011-2008) على بناء مؤشر الإجهاد المالي للإشارة إلى نوبات التوتر المالي واعتمدوا متوسطاً مرجحاً متكافئاً لسبعة متغيرات مرتبطة بعائدات سوق الأوراق المالية والعملات الأجنبية والديون السيادية والاحتياطيات الدولية والمخاطر والسيولة والربحية المصرفية، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى 3 فئات وهي: قطاع البنوك، سوق الأوراق المالية والصرف الخارجي. وقد تم تطبيق منهجية التطبيع باستخدام الطريقة المعيارية للمتغيرات ومن ثم تجميع المتغيرات الفردية باستخدام المتوسطات المرجحة للوصول إلى مؤشر الإجهاد المالي الكلي.

وضع ألبليسكو (2010) مؤشراً للاستقرار الكلي للنظام المالي الروماني يتكون من 20 متغير تتعلق بنمو وضعف وسلامة النظام المالي بالإضافة إلى الاقتصاد الدولي، حيث تم إعطاء وزن أكبر للقطاع المصرفي من خلال استخدام معظم المتغيرات من واقع مؤشرات البنوك نظراً إلى أن القطاع المصرفي يتسم بأهمية كبيرة في النظام المالي الروماني، حيث كانت المنهجية كالآتي :

يتم استخدام منهجية التطبيع التجريبي (Empirical Normalization) في عملية تطبيع البيانات.

1. تم تجميع المؤشرات الفردية في أربعة مؤشرات مركبة وهي:

أ. مؤشر التنمية المالية (يتكون من أربعة مؤشرات فردية).

ب. مؤشر الضعف المالي (يتكون من ثمانية مؤشرات فردية) .

ج. مؤشر السلامة المالية (يتكون من خمسة مؤشرات فردية) .

د. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (يتكون من ثلاثة مؤشرات فردية).

2. بعد تطبيع قيمة المؤشرات، تم حساب المؤشر النهائي وذلك بالوسط الحسابي الترجيحي للمؤشرات المركبة الأربع.

عمل تشينغ وتشوي (2011) على تطوير مؤشر تجميعي لقطاع ماكاو المصرفي للإشارة إلى حالة استقراره في إطار نظام الإنذار المبكر الذي أنشئ، حيث تم تطوير المؤشر كمتوسط مرجح لمجموعة من المؤشرات المختارة التي تغطي جوانب مختلفة من الاستقرار المالي كما يلي:

1. تم تطبيع البيانات باستخدام منهجيتين مختلفتين وهما المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي وتم استخدام البيانات المطبعة الناتجة من كل منهجية على حدى في استكمال بناء مؤشر الاستقرار المالي (وقد كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجيتين).
2. تم جمع البيانات المطبعة في مؤشر واحد باستخدام الوسط الحسابي علماً أنه تم اعطاء وزن موحد لجميع البيانات ضمن المؤشرات الفرعية.
3. تم احتساب المتوسط الترجيحي للمؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر المتانة المالية، مؤشر الهشاشة المالية ومؤشر البيئة الاقتصادية الاقليمية) لحساب مؤشر تجميعي للاستقرار المالي بحيث تم اعطاء مؤشر المتانة المالية وزن ترجيحي 60 في المائة بناءً على اجتهاد الباحث والذي يوضح مدى أهميته بتأثيره على الاستقرار المالي وتم اعطاء وزن ترجيحي 40 في المائة للمؤشرين المتبقيين.

قام البنك المركزي النيجيري بتطوير مؤشر استقرار القطاع المصرفي بحيث استخدم منهجية تجمع بين السلامة المصرفية ونقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتأثير البيئة المالية الخارجية كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم استخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات إلى مؤشرات فرعية وهي مؤشر المتانة المصرفية، مؤشر الهشاشة المصرفية ومؤشر البيئة الاقتصادية.
3. تم احتساب المؤشر الفرعي بجمع البيانات المطبعة على عددها (الوسط الحسابي).
4. تم جمع المؤشرات الفرعية الثلاث مضروبة بالوزن الترجيحي لكل منها.

قام بنك جامايكا بتطوير مؤشر استقرار مالي كلي باستخدام بيانات القطاع المصرفي خلال الفترة (1997-2010) بالإضافة إلى تجميع العوامل الاقتصادية الجزئية، الكلية والدولية في مقياس واحد للاستقرار المالي. حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشراتٍ فرعية بحيث تغطي جميع جوانب الاستقرار المالي، وهي: مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الاقتصادية العالمية؛ لبناء مؤشر استقرار مالي كلي حسب الخطوات التالية:

1. تم تعديل البيانات حسب تأثيرها على الاستقرار المالي (إيجابي أم سلبي).
2. تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي.
3. تم احتساب المؤشرات الفرعية كمتوسط بسيط لمجموع البيانات على عددها، وذلك للمؤشرات الفرعية الأربعة.

4. تم احتساب مؤشر الاستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر حيث تم إعطاء مؤشر الضعف المالي أعلى وزن كونه يتضمن 8 متغيرات، بينما أقل وزن كان من نصيب مؤشر الحالة الاقتصادية العالمية كونه يتضمن 3 متغيرات فقط.
5. هذا بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المؤشر لمدة سنة مستقبلية وفق منهجية Monte Carlo Simulation.

قام البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير مؤشر الاستقرار المالي بحيث تم تطبيق أساليب كمية لقياس المخاطر على الاستقرار المالي ويتضمن المؤشر تسعة متغيرات في عام 2014 وفي عام 2015 تم تطوير المؤشر ليتضمن 17 متغير، ثم تم التعديل على بعض المتغيرات وإضافة متغير جديد يمثل أسعار العقارات في العاصمة أبو ظبي، حيث أصبح مؤشر الاستقرار المالي لعام 2016 يتكون من 18 متغير يمثلون القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية الإماراتية والظروف الاقتصادية المحلية للوصول إلى مؤشر يعكس الاستقرار المالي لدولة الإمارات بصورة أشمل، حيث كانت المنهجية المستخدمة كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم استخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات المطبعة إلى 3 مؤشرات فرعية وهي مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الإماراتي ومؤشر سوق رأس المال الإماراتي.
3. في عملية احتساب قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي تم استخدام الوسط الحسابي البسيط للبيانات التي تم تطبيعها.

قام البنك المركزي لسلوفاكيا، بإعداد دراسة حول مؤشر الاستقرار المالي في سلوفاكيا، بالاستناد إلى ورقة بحث علمية صادرة عن كلية الاقتصاد / قسم المصارف والاستثمار في جامعة كوشيتسه التقنية في سلوفاكيا وتناقش هذه الورقة بعض الجهود القائمة لبناء مؤشر للاستقرار المالي، بتوظيف المحاولات لبناء مؤشر مجمع للاستقرار المصرفي (مع الأخذ بالاعتبار مؤشرات المتانة المالية للبنوك) واستخدامه لتقييم الاستقرار المالي في بلدان الاتحاد الأوروبي، ومن ثم بناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي بشكل عام، وتم التركيز على عشرة دول انضمت للاتحاد الأوروبي في عام 2004 وبيان أثر انضمامها على استقرار الاتحاد بشكل عام حيث تبين أن أثر انضمامها كان إيجابياً.

1. تم تعديل المؤشرات الفرعية بما يضمن أن الزيادة (أعلى قيمة) لجميع المؤشرات الفردية تعني تحسناً في الاستقرار المصرفي والانخفاض يعني تراجع الاستقرار. كما أنه في حال المؤشرات ذات الاثر السلبي على الاستقرار مثل نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون (NPL / TL) تؤخذ القيمة العكسية بضربها في(1-).
2. في عملية تطبيع البيانات تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي.
3. تم احتساب الوسط الحسابي لكل فئة من الفئات الرئيسية الأربعة الخاصة بكل قطاع مصرفي لكل دولة على حدى – عدد الدول 27 دولة – بشكل سنوي للفترة (2004-2014)، بحيث تم احتساب الوسط الحسابي على أنه الوسط الحسابي البسيط للنسب المختارة في كل فئة بعد عكس تأثيرها على المؤشر وتطبيعها.
4. تم تحديد أوزان الفئات الرئيسية الأربعة من خلال إعطاء أوزان متساوية لجميع الفئات.
5. تم احتساب مؤشر الاستقرار المصرفي الكلي لكل قطاع مصرفي في كل دولة من الدول المشمولة بالدراسة كمتوسط بسيط للفئات الرئيسية الأربعة.

الشكل (1):
مؤشر استقرار القطاع المصرفي لفترات معينة للدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي عام 2004

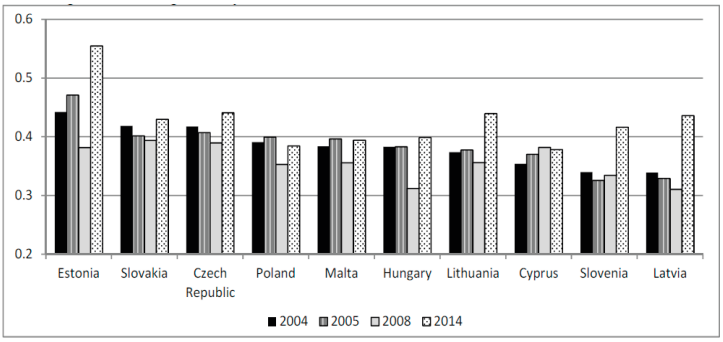

المصدر : ورقة Banking Stability Index: A Cross-Country Study

6. تم احتساب مؤشر إجمالي للاستقرار المصرفي للاتحاد الأوروبي بشكل عام كمتوسط بسيط لقيم مؤشر الاستقرار المالي الخاص بكل دولة ضمن الاتحاد الأوروبي.

الشكل (2):
مؤشر استقرار القطاع المصرفي ومكوناته لدول الاتحاد الأوروبي عام 2014.

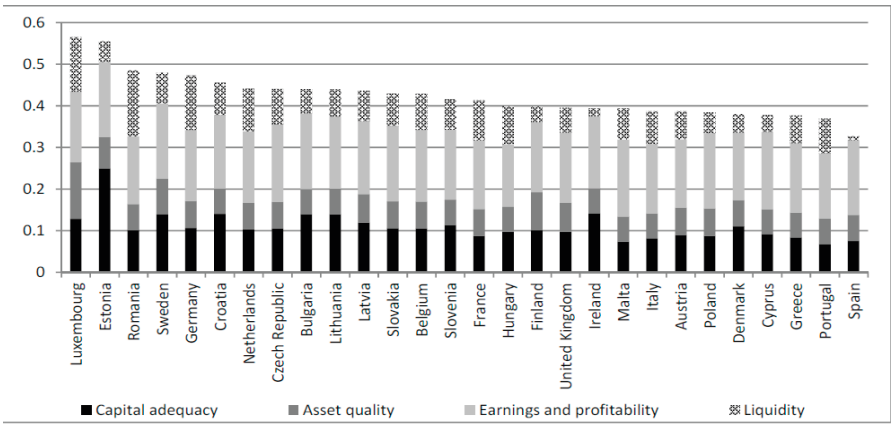

رابعاً: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاثة مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بستة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 17 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال فترة العشر سنوات الماضية (2007-2016).

وهنا لا بد من التنويه قبل البدء بالحديث عن هذا المؤشر أن عملية اختيار متغيرات مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالاستقرار المالي، أما في حال تطوير وتحليل هذين المؤشرين بشكل مستقل فإن عملية اختيار متغيراتهما وتحليل التطورات فيهما قد تختلف عما هو وارد في هذه الدراسة.

أ. **مكونات مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:** يتكون مؤشر الاستقرار المالي في الأردن من ثلاثة مؤشرات فرعية يعنى كل منها بجانب رئيسي من جوانب الاستقرار المالي وبحيث يغطي كل منها عدداً من المتغيرات التي تعكس عند دراستها وتحليلها بشكل متكامل صورة شاملة عن واقع الاستقرار المالي في المملكة، وقد تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية والمتغيرات التي تخص كل منها بناءً على خبرة المختصين في البنك المركزي الأردني واستناداً إلى أفضل الممارسات الدولية بالخصوص، كالتالي:

1- **مؤشر القطاع المصرفي:** يتكون مؤشر القطاع المصرفي من تسعة مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية.

2- **كفاية رأس المال:** تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

3- **جودة الأصول:** تم استخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الاستقرار المالي فكلما قلتا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

4- **السيولة :** بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم استخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

5- **الربحية :** يمكن الدلالة عليها من خلال كل من نسبتي العائد على الموجودات والعائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

6- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من ستة مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الاقتصاد الوطني والذي ينعكس على الاستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

7- **نمو الناتج المحلي الاجمالي:** تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

8- **فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تم احتسابها بالفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصةً

العقارات والأسهم وبالتالي إحتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

9- **عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

10- **مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم:** ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والادخار والوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنوك.

11- **التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات:** كلما ارتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على إحتمالية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي.

12- **معدل التضخم:** إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

13- **مؤشر سوق رأس المال:** القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price -to- Earning Ratio P/E):يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من إمتلاك هذا السهم حيث أنه كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

14- **القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي

نسبةً للاقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي.

ب. المنهجية

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي للأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول[1] التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي كما هو مبين في المنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.

1. **تطبيع البيانات (Normalization):** تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$di = \frac{Ai-min}{Max-min} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

2. **حساب المؤشرات الفرعية:** يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار

[1] Banking Stability Index: A Cross-Country Study.

الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هى الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (1).

الجدول (1)

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3 في المائة
جودة الاصول	28.3 في المائة
السيولة	28.3 في المائة
الربحية	15 في المائة
المجموع	100 في المائة

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_1^9 w_b d_b}{9} \qquad \text{(2)}.....$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_1^6 d_E}{6} \qquad \text{(3)}.....$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_1^2 d_M}{2} \quad \text{(4)}.....$$

3. **حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:** تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

(5)…….JFSI=((9/17)*Bsi)+((6/17)*Esi)+((2/17)*Msi)

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

ج. **النتائج والتحليل**

1) **نتيجة مؤشر استقرار القطاع المصرفي:** يلاحظ من الشكل (3) والذي يمثل مؤشر استقرار القطاع المصرفي خلال الفترة (2007-2016) أن المؤشر سجل ما قيمته 0.86 في نهاية عام 2007 ثم انخفض بشكل ملحوظ خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث سجل ما قيمته 0.42 في نهاية عام 2008 ولدى تحليل المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر فقد تبين أن السبب الرئيسي لتراجع قيمة المؤشر هي تراجع نسبة كفاية رأس المال من 21 في المائة في نهاية عام 2007 إلى 18.4 في المائة في نهاية عام 2008 وعلى الرغم من أنها بقيت بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي البالغة 12 في المائة والنسبة المحددة من لجنة بازل البالغة 8 في المائة ، إلّا أن

هذا الانخفاض كان له الأثر الكبير على المؤشر بشكل عام[2]، ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تراجع المؤشر هو انخفاض نسبة السيولة القانونية من 158 في المائة في نهاية عام 2007 إلى 141 في المائة في نهاية عام 2008 بالإضافة إلى تراجع نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية من 1.6 في المائة و13 في المائة في نهاية عام 2007 إلى 1.4 في المائة و12 في المائة في نهاية عام 2008 للنسبتين على التوالي.

بعد ذلك بدأ المؤشر بالارتفاع حيث ارتفع إلى 0.57 و0.55 في نهاية عامي 2009 و2010 على التوالي ويعود هذا الارتفاع في معظمه إلى تحسن نسب السيولة القانونية حيث بلغت نسبة السيولة القانونية 159 في المائة و161 في المائة في نهاية عامي 2009 و2010 على التوالي مقارنةً مع ما نسبته 141 في المائة في نهاية عام 2008، هذا وبالإضافة إلى تحسن نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت ما نسبته 20 في المائة في نهاية عامي 2009 و2010 مقارنةً مع 18.4 في المائة في نهاية عام 2008.

الشكل (3)

مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن (2007-2016)

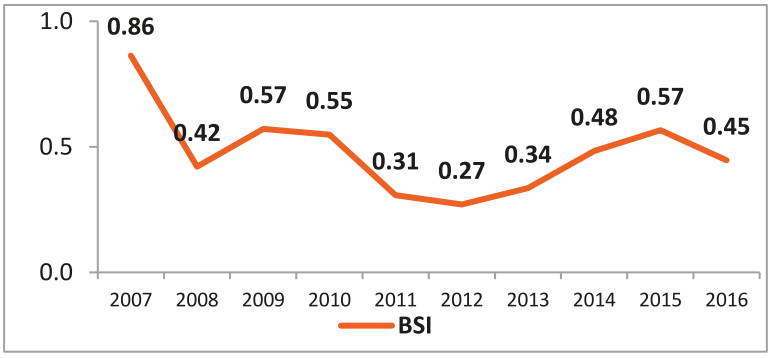

[2] من السلبيات الرئيسية لمؤشر الاستقرار المالي التي تم الاعتراف بها من قبل معظم الدول التي طورته هو أن هذا المؤشر حساس بشكل كبير لأي تغيرات في قيم المؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه مهما كانت هذه التغيرات صغيرة.

تراجعت قيمة المؤشر خلال عامي 2011 و2012 بشكل كبير ليصل إلى أدنى مستوياته في نهاية عام 2012 حيث بلغت قيمته 0.27 نتيجة لأحداث الربيع العربي وما رافقها من أوضاع اقتصادية صعبة مما أدى إلى حدوث بعض التراجع في مؤشرات القطاع المصرفي حيث ارتفعت نسبة الديون غير العاملة من 8.2 في المائة في نهاية عام 2010 إلى 8.5 في المائة في نهاية عام 2011 كما تراجعت نسبة كفاية رأس المال من 20 في المائة في نهاية عام 2010 إلى 19 في المائة لعامي 2011 و2012 ونسبة السيولة القانونية من 161 في المائة في نهاية عام 2010 إلى 153 في المائة و143 في المائة للعامين 2011 و2012 على التوالي.

عادت قيمة المؤشر إلى الارتفاع خلال الفترة (2013-2015) لتصل قيمته إلى 0.34 و0.48 و0.57 في نهاية الأعوام 2013 و2014 و2015 على التوالي نتيجةً لانخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها خلال الأعوام (2013-2015) لتصل إلى 4.9 في المائة في نهاية عام 2015 مقارنة مع 7 في المائة في نهاية عام 2013، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات وانخفاض حجم الديون غير العاملة بسبب تحسن الظروف الاقتصادية وتحسن قدرة العملاء على السداد مما انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي في المملكة، إضافةً إلى تحسن ربحية البنوك حيث ارتفعت نسب الربحية وانخفضت نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل من 54.2 في المائة في عام 2013 إلى 50.6 في المائة في عام 2015.

أما في نهاية عام 2016 فقد تراجعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0.45 نتيجة لانخفاض نسبة السيولة القانونية من 149 في المائة في نهاية عام 2015 إلى 138 في المائة في نهاية عام 2016 وذلك نتيجة تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك. إضافةً إلى الانخفاض في ربحية البنوك حيث انخفضت كل من نسبتي العائد على الموجودات

والعائد على حقوق الملكية من 1.3 في المائة و10 في المائة في نهاية عام 2015 إلى 1.2 في المائة و9 في المائة في نهاية عام 2016 للنسبتين على التوالي.

لتقييم مؤشر استقرار القطاع المصرفي الأردني، فقد تمت مقارنة المؤشر مع 19 دولة أوروبية قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا، حيث احتل الجهاز المصرفي الاردني رابع أعلى مرتبة بعد استونيا ولوكسمبرج والسويد، وهذا بدوره يدل على أن الأردن يتمتع بجهاز مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة مرتفعة مقارنةً مع العديد من الدول الأخرى كما هو مبين في الشكل (4).

الشكل (4)

مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنةً مع بعض دول الاتحاد الأوروبي

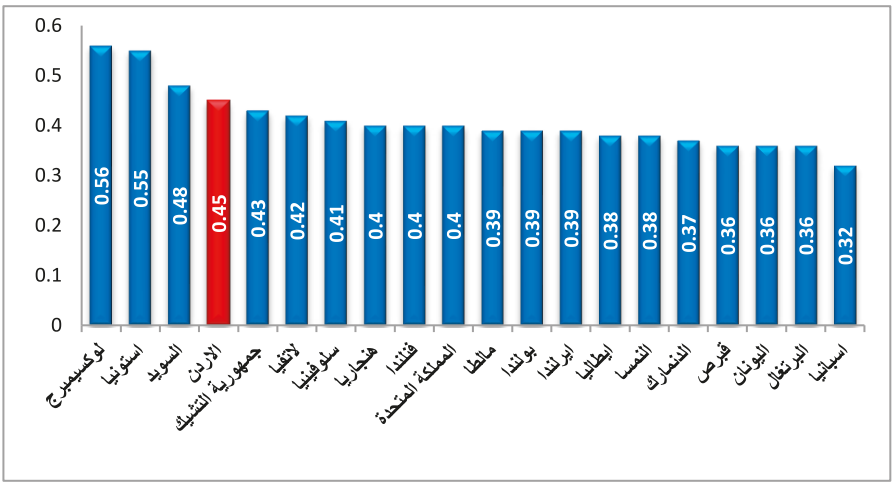

المصدر لدول المقارنة: دراسة Banking Stability Index: A Cross-Country Study (Slovakia)

2) **نتيجة مؤشر الاقتصاد الكلي:** أما بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الكلي وعلاقته بالاستقرار المالي الشكل (5) فقد بدأ المؤشر بقيمة 0.36 في نهاية عام 2007 ثم ارتفع تدريجياً لتصل قيمة المؤشر إلى 0.73 في نهاية عام 2009 نظراً إلى تراجع نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي جراء انخفاض تكلفة فاتورة النفط التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، وانخفاض معدل التضخم من 4.7 في المائة في نهاية عام 2007 إلى -7 في المائة في نهاية عام 2009 نتيجة للأثر المباشر وغير المباشر لانخفاض أسعار النفط على العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تراجع فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمتها 3 في المائة في نهاية عام 2009 مقارنة مع 11 في المائة في عام 2007 ويرجع ذلك إلى تحفظ البنوك في منح التسهيلات خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

بدأ المؤشر بالانخفاض في نهاية عام 2010 حيث سجل 0.60 واستمر بالانخفاض ليسجل 0.44 في نهاية عام 2012 ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال تلك الفترة خاصةً في عام 2012 حيث ارتفعت نسبة الدين إلى الدخل للأفراد من 53.6 في المائة في نهاية عام 2010 إلى 57.5 في المائة في نهاية عام 2012 وهذا يعود إلى ارتفاع مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق النمو في دخلهم، كما ارتفع العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من -7.1 في المائة في نهاية 2010 إلى -15.2 في نهاية 2012 نتيجة انقطاع الغاز المصري عن الأردن في تلك الفترة.

عاد المؤشر إلى الارتفاع منذ نهاية عام 2013 حيث بلغت قيمته 0.47 واستمر بالارتفاع لتصل قيمته في نهاية عام 2016 إلى 0.57 وقد جاء هذا الارتفاع في معظمه نتيجة لانخفاض التضخم حيث بلغ -0.9 في المائة في نهاية عام 2016 مقارنةً مع 5.6 في المائة في نهاية عام

2013 بسبب انخفاض أسعار النفط، من الأسباب الأخرى لارتفاع المؤشر هو انخفاض النمو في مؤشر أسعار العقارات من 5.5 في المائة في نهاية 2013 إلى 1.9 في المائة في نهاية عام 2016.

الشكل (5)

مؤشر الاقتصاد الكلي للأردن (2007-2016)

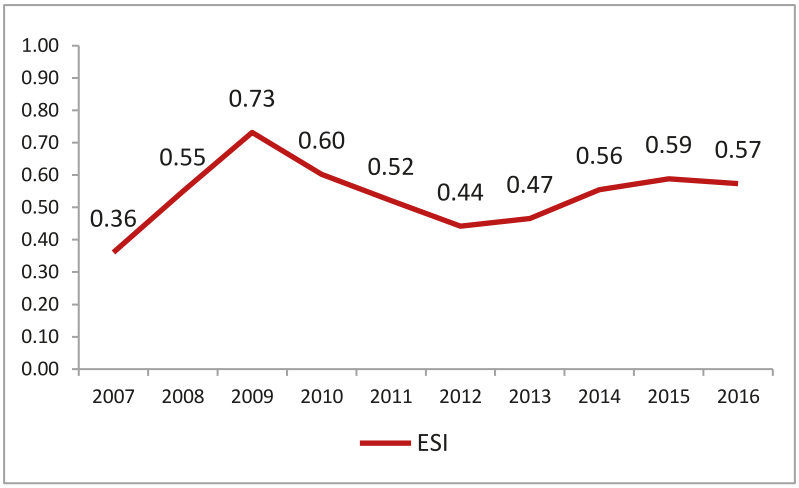

3) **نتيجة مؤشر سوق رأس المال:** من خلال التمثيل البياني لمؤشر سوق رأس المال وعلاقته بالاستقرار المالي كما هو مبين في الشكل (6) فقد بدأ المؤشر بقيمة 0.5 في نهاية عام 2007 ثم تراجع إلى أدنى مستوياته ليبلغ 0.19 في نهاية عام 2010 نتيجة للانخفاض الكبير في القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ما نسبته 122.7 في المائة في نهاية 2010 مقارنة مع 289 في المائة في نهاية عام 2007 إضافةً إلى تراجع أرباح الشركات المدرجة في السوق المالي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة، إلا أن المؤشر بدأ بالارتفاع منذ عام 2011 حيث سجل ما قيمته 0.28

واستمر بالارتفاع إلى أن وصل 0.41 في نهاية عام 2016، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نسبة أسعار الأسهم إلى الإيرادات المتحققة منها (P/E Ratio) فقد انخفضت النسبة من 22.6 مرة في نهاية عام 2011 إلى 16.5 مرة في نهاية عام 2016.

الشكل (6)

مؤشر سوق رأس المال للأردن (2007-2016)

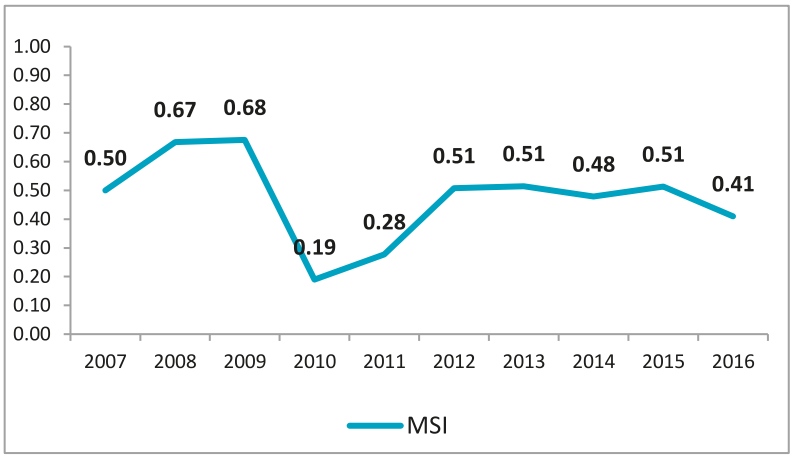

4) **نتيجة مؤشر الاستقرار المالي الأردني:** كما ذكرنا فإن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي وكلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصةً

في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 كما يبين الشكل (7).

الشكل (7)

مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2016)

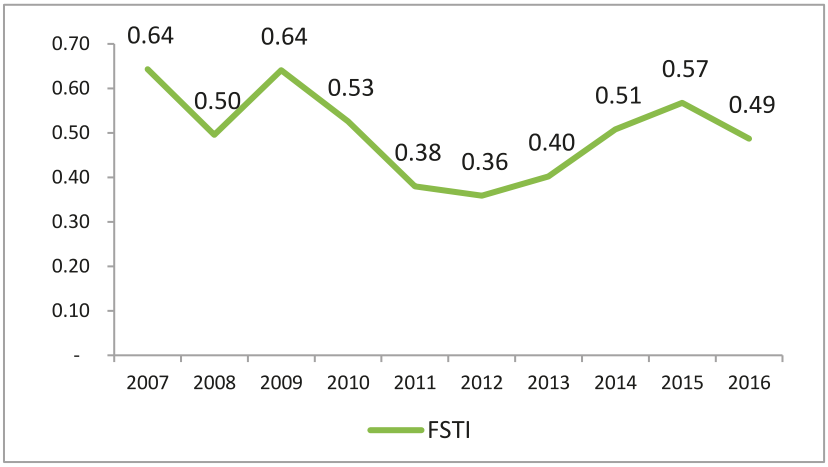

وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (الشكل 7) بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي، كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات مقارنةً مع الدول الأخرى التي طورت مثل هذا المؤشر يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. كما جاءت نتائج المؤشر التجميعي مطابقة لما هو متوقع، فهي تظهر مدى الاستقرار المالي ككل في فترة الدراسة، كما أنها تعكس تطور الاستقرار المالي في الأردن والتقطت جيداً فترات التوتر والضغوطات خلال هذه الفترة الشكل (8).

الشكل (8)

المؤشرات الفرعية مع مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2016)

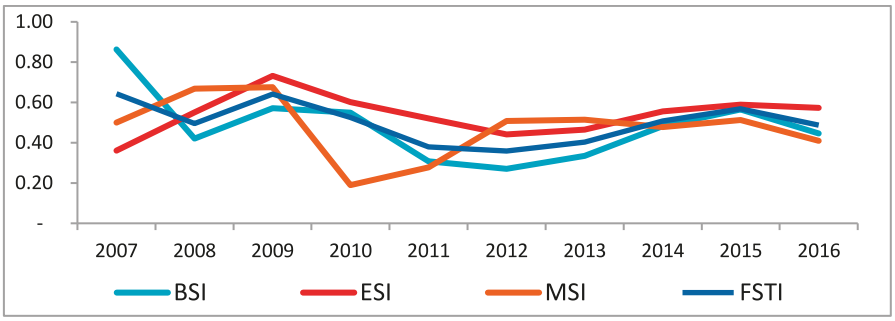

خامساً: التوصية

على ضوء ما تقدم، وعلى ضوء أهمية تقوية منظومة الإنذار المبكر، يؤكد فريق الاستقرار المالي اهمية تطوير مؤشرات محلية للاستقرار المالي، ويمكن الاستفادة من تجربة كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنك المركزي الأردني في هذا الشأن.

الملحق

مؤشرات أداء القطاع المصرفي

	Capital Adequacy	Assets Quality		Liquidity		Profitability			
year	CAR	NPL	NPL net of Provisions to Capital	Liquidity Ratio	Liquid Asset Ratio	ROA	ROE	Interest Margin to Gross Income	Non-interest Expenses to Gross Income
2007	0.21	0.04	0.043	1.575	0.520	0.016	0.13	0.67	0.463
2008	0.18	0.04	0.057	1.412	0.512	0.014	0.12	0.71	0.511
2009	0.20	0.07	0.106	1.591	0.535	0.011	0.09	0.72	0.602
2010	0.20	0.08	0.126	1.614	0.537	0.011	0.09	0.74	0.587
2011	0.19	0.09	0.134	1.529	0.527	0.011	0.08	0.70	0.614
2012	0.19	0.08	0.083	1.435	0.490	0.011	0.09	0.77	0.603
2013	0.18	0.07	0.056	1.491	0.500	0.012	0.10	0.78	0.542
2014	0.18	0.06	0.043	1.522	0.520	0.014	0.11	0.78	0.528
2015	0.19	0.05	0.045	1.490	0.518	0.013	0.10	0.77	0.506
2016	0.19	0.04	0.024	1.378	0.498	0.012	0.09	0.77	0.523

المصدر: مؤشرات المتانة المالية للبنوك

متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن

Indicator	Credit to GDP Gap	GDP Growth (annual%)	Current Account Balance (% of GDP)	Household Debt to Income	Real Estate Price Index growth	Inflation (annual %)
2007	11.14	8.18	-16.8	53.60	0.25	4.70
2008	5.02	7.23	-9.3	40.50	0.10	13.90
2009	3.00	5.48	-5.2	53.60	0.01	-0.70
2010	-2.50	2.31	-7.1	53.60	0.02	5.10
2011	-4.02	2.59	-10.2	54.40	0.07	4.40
2012	-5.10	2.65	-15.2	57.50	0.07	4.60
2013	-5.14	2.80	-10.4	65.50	0.05	5.60
2014	-11.98	3.10	-7.3	68.90	0.09	2.90
2015	-11.73	2.50	-9.1	69.20	0.03	-0.90
2016	-7.26	2.00	-9.3	65.00	0.02	-0.90

المصدر: البيانات الاحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني

متغيرات سوق رأس المال في الأردن

Year	P/E Ratio (times)	MARKET CAP/GDP (%)
2007	28	289.0
2008	18.8	216.7
2009	14.4	149.6
2010	26.3	122.7
2011	22.6	102.7
2012	15.6	93.5
2013	14.7	83.0
2014	15.3	75.8
2015	14.0	70.7
2016	16.5	65.0

المصدر: البيانات الاحصائية المنشورة على موقع بورصة عمان

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.

21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.

45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.

64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017

83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.
87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.
88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.
90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.
91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.
92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.
93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.
94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.
95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.
96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.
97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.
98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.
99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.
100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.
101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.
102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.

107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.

108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS